جامعة الفيوم

كلية الآداب

قسم التاريخ

الأزمة المالية في الدولة العثمانية

(1875-1924م)

دراسة وثائقية

رسالة دكتوراة مقدمة من الباحثة

إيمان مسعود عبد التواب مفتاح
المدرس المساعد بقسم التاريخ

إشراف

د / أحمد محمد حسن الدماصي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
بكلية الآداب جامعة الفيوم

د/ محمود أحمد محمد
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية الآداب جامعة الفيوم

الفيوم

2020م- 1442هـ

يرتبط اقتصاد الدول ارتباطًا وثيقًا بسياساتها، وتؤثر السياسات بصورة مباشرة سلبًا أو إيجابًا على اقتصادها. وقد عانت الدولة العثمانية من أزمات مالية متتالية؛ نتيجة سياسات سلاطينها منذ أواخر القرن السادس عشر الميلادي، كان أشدها وطأةً على الدولة العثمانية الأزمة التي عانت منها الدولة العثمانية أواخر القرن التاسع عشر الميلادي.

كان الوضع المالي للدولة العثمانية منذ سبعينيات القرن التاسع عشر الميلادي يُنذر بالسوء، وعانت الدولة من أزمة مالية حادة، حيث لم تعد إيرادات الدولة العثمانية تكفي أقساط الديون فضلًا عن النفقات الضرورية، مما دفع الباب العالي إلى إعلان إفلاس الدولة عام 1876م، ومن ثم دخول المالية العثمانية مرحلة جديدة انتهت بسقوط الدولة العثمانية؛ وتتناول هذه الدراسة المالية العثمانية منذ إعلان الإفلاس حتى سقوط الدولة، وكيف لعبت سوء الإدارة دورًا في ازدياد حدة الأزمة المالية خلال القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، كما تتناول الدراسة القروض الخارجية والداخلية التي كبلت الدولة العثمانية منذ نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، ودور الحرب العالمية الأولى في تضخم الدين العام العثماني ومن ثم انهيار الدولة العثمانية.

توضِّح الدراسة أيضًا تأثير سياسة السلطان عبد الحميد الثاني، وحكومة الاتحاد والترقي على الأزمة المالية في الدولة العثمانية خلال الفترة (1876-1919م) وكيف أدَّى برنامج السلطان عبد الحميد الثاني الإصلاحي إلى انتعاش بسيط في المالية العثمانية، تُرجم في صورة تحقيق فائض في الميزانية في بعض سنوات حكمه. كما تتناول الدراسة تأثير سياسة حكومة الاتحاد والترقي على الأزمة المالية، وتوضح دور الأوضاع السياسية في الدولة العثمانية خلال هذه الفترة في توقف البرنامج الإصلاحي لحكومة الاتحاد والترقي، واستنزاف الموارد المالية للدولة العثمانية، وتُختتم بتسليط الضوء على الآثار التي خلفتها الأزمة المالية على الدولة العثمانية.